

Distr.: General
8 June 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢٠ (هـ) من جدول الأعمال

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد

و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المقدم من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا إعدادا للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المقرر عقده في المقر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٦٥.



تقرير أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - معلومات أساسية
٤	ثانيا - وضع قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في منظورها الصحيح
٤	ألف - لتدهور الأراضي والجفاف بعد عالمي وهما يؤثران على جميع النظم الإيكولوجية ...
٥	باء - الأراضي الجافة ستتوسع توسعا كبيرا في العقود المقبلة
٦	جيم - مسألة الحفاظ على الأراضي المنتجة أصبحت قضية عالمية
٦	دال - الإدارة المستدامة للأراضي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
٧	هاء - ضرورة تقييم ورصد موارد الأراضي وقدراتها على جميع المستويات لتلبية الاحتياجات البشرية
٨	ثالثا - العلاقة بين الفقر والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف
٩	ألف - تدهور الأراضي من أسباب الفقر ونتائجه في جميع أنحاء العالم
٩	باء - لموجات الجفاف أثر غير متناسب على الفقراء
١٠	جيم - "البيون نسمة المنسيون": يسجل انتشار الفقر معدلات أعلى في الأراضي الجافة ...
١١	دال - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وإدارة المخاطر
	هاء - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والشؤون الجنسانية: المرأة تحمل أعباء تدهور
١٢	الأراضي وتقدم الحلول
١٣	واو - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والنمو الاقتصادي
١٤	رابعا - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتنمية المستدامة
١٤	ألف - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وراء تفاقم انعدام الأمن الغذائي
١٥	باء - التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف
١٥	جيم - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عائق رئيسي أمام التقدم في أقل البلدان نمواً ...
١٦	دال - فهم البعد الاقتصادي والآثار الاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف ...

- هـ - التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف هو إحدى أفضل الوسائل لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ١٧
- واو - يمكن أن ينتج عن الإدارة المستدامة للأراضي فوائد عالمية رئيسية لتخزين الكربون والمساعدة على حماية التنوع البيولوجي ١٨
- زاي - تحسين سياسات الإدارة المستدامة للأراضي يحتاج إلى أساس علمي أكثر متانةً ١٨
- خامسا - الأبعاد السياسية وتدهور الأراضي والجفاف ١٩
- ألف - الأهداف النهائية للإدارة المستدامة للأراضي: تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المتأثرة ومواصلة خدمات النظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة التكييفية على إدارة تغيّر المناخ ٢٠
- باء - ينبغي لتمويل الإدارة المستدامة للأراضي أن يشمل الاستثمارات المتأتمية من القطاع الخاص ٢٠
- جيم - خمسة شروط لوضع سياسات ناجحة للتعجيل في الإدارة المستدامة للأراضي ٢٠
- دال - استجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمشكلة الأراضي الجافة ٢٤
- سادسا - التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف ٢٥
- ألف - سبيل لتحقيق فوائد عالمية ٢٥
- باء - العناصر الأساسية لمعالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ٢٦
- جيم - تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية ٢٧
- دال - مؤتمر ريو+٢٠: فرصة لتمهيد السبيل للإدارة المستدامة للأراضي ٢٧
- هـ - تحسين إطار العمل المتعلق بالهدف الرابع من الاستراتيجية العشرية للاتفاقية: تعبئة الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية ٢٨
- واو - تعزيز القاعدة العلمية للاتفاقية وتشجيع إنشاء سلطة عالمية معنية بالتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف ٢٨
- زاي - الاستفادة من عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر للدفاع عن ضرورة التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف ٢٩
- حاء - كفاءة استجابة متكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ٢٩
- سابعا - الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة ٣٠

أولا - معلومات أساسية

١ - في قرارها ١٦٠/٦٥، قررت الجمعية العامة أن تعقد اجتماعا رفيع المستوى لمدة يوم واحد عن موضوع "التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" قبل المناقشة العامة لدورتها السادسة والستين. وفي الفقرة ١١ (هـ) من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يعد ورقة أساسية لعرضها على الاجتماع الرفيع المستوى. وقد أعدت هذه الورقة استجابة لذلك الطلب.

٢ - وتنظر الورقة في مسألة تخفيف حدة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياقها العالمي. وينبع ذلك من الأبعاد الشاملة لعدة قطاعات لهذه المسائل والروابط القوية بين التخفيف من حدة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحديات مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأمن الغذائي، والسلام والأمن، والهجرة القسرية، والحد من الكوارث الطبيعية، وإدارة المياه، من بين أمور أخرى. وتدافع الورقة عن ضرورة التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف باعتبار ذلك مسألة أساسية للتوصل إلى حلول مستدامة للعديد من الأزمات العالمية، وبالتالي ثمة حاجة ملحة إلى إسناد أولوية أكبر إلى هذه القضايا في جدول الأعمال الدولي.

ثانيا - وضع قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في منظورها الصحيح

التصحّر وتدهور الأراضي والجفاف قضايا عالمية: مستقبل البشرية يتوقف على الإدارة الناجحة لتأثيرها المتزايد على الأراضي والتربة

ألف - لتدهور الأراضي والجفاف بعد عالمي وهما يؤثران على جميع النظم الإيكولوجية

٣ - يمثل تدهور الأراضي فقداننا طويل الأجل لوظيفة النظم الإيكولوجية وخدماتها التي تعتبر حيوية للوجود البشري، تسببت به اضطرابات لا يمكن للنظام أن يتعافى منها دون مساعدة. وتعتبر معالجة هذه المسألة تقليديا أمرا ملحا جدا في مناطق العالم القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة - المعروفة عموما باسم "الأراضي الجافة" - حيث يعرف تدهور الأراضي بالتصحّر. ويبين تحليل لبيانات الاستشعار من بعد التي تم جمعها على مدى ٢٣ عاما اتجاهها نحو التراجع في إنتاجية الأراضي في حوالي ٤٢ في المائة تقريبا من سطح الأرض على المستوى العالمي، وذلك بمعدل ١ في المائة تقريبا سنويا. فما يزيد عن ٥٠ في المائة من الأراضي المستخدمة في الزراعة يشهد تدهورا يتراوح في شدته بين المعتدل والشديد. ويقدر فقدان الأراضي الصالحة للزراعة بمعدل يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ مرة أكثر من

معدله المسجل تاريخيا. ويمثل تدهور الأراضي خارج الأراضي الجافة ٧٨ في المائة من مجموعها ويعتبر بلا شك قضية عالمية تؤثر على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

٤ - ويتخذ التصحر وتدهور الأراضي أشكالا عديدة مثل تحات التربة وتدهور بيولوجيا التربة وفقدان النباتات الطبيعية. وتشمل القوى التي تدفع بالاستخدام غير المستدام للأراضي السياسات الزراعية وإدارة الأراضي وتنظيم الأسواق. وتشمل النتائج انخفاضاً في الإنتاج الزراعي ومحاصيل خشب الوقود والموارد المائية.

٥ - وتتعرض النظم الإيكولوجية والاقتصادية للاضطرابات أيضا بسبب الجفاف، وهو ظاهرة تحدث بصورة طبيعية عندما يكون مستوى التهطل أدنى بدرجة كبيرة من المستويات المسجلة عادة. والجفاف، شأنه في ذلك شأن تدهور الأراضي، يحدث في معظم أنحاء العالم، بما في ذلك في المناطق الرطبة، لأن الجفاف يأتي بشكل موجة تكون نسبية بالنظر إلى الأحوال العادية المحلية. والجفاف ظاهرة مؤقتة على عكس القحل الدائم الذي تشهده الأراضي الجافة مع أن الأراضي الجافة تظل أيضا عرضة للجفاف إذ أن ما تشهده من أمطار يتوقف بشكل حاسم على الحالات القليلة التي تتساقط فيها الأمطار.

باء - الأراضي الجافة ستتوسع توسعا كبيرا في العقود المقبلة

٦ - توسع النظم الإيكولوجية المتأثرة باشتداد الجفاف أمر محتمل في ظل سيناريوهات الاحترار العالمي. ومنذ منتصف القرن العشرين، ازدادت المناطق القاحلة والجافة في العالم زيادة كبيرة، وهو اتجاه سجل بشكل خاص بعد أواخر السبعينات حيث أسهم الاحترار السريع للحو بدرجة كبيرة في الجفاف العالمي. إلا أنه من المتوقع تسجيل معدلات أعلى من القحل والجفاف الشديد المستمر في السنوات العشرين إلى الخمسين المقبلة في معظم أنحاء أفريقيا وجنوب أوروبا والشرق الأوسط وأستراليا وجنوب شرق آسيا ومعظم أنحاء شمال أمريكا وجنوبها. وما سيجري على ذلك بالنسبة لأعداد كبيرة من السكان واضح. وينبغي إيلاء أولوية عالية لاستراتيجيات الاستجابة السريعة والتكيف ولاعتماد خطط فعالة لإدارة الجفاف والحد من أخطار الكوارث.

٧ - ويمكن لحالات الجفاف أن تؤثر تأثيرا شديدا في النظم الإيكولوجية والزراعة والموارد المائية وإمدادات الطاقة وظروف الرفاه الأساسية للإنسان. وقد تتفاقم هذه الآثار نتيجة التصحر وتدهور الأراضي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي سوء إدارة الأراضي المزروعة إلى زيادة التحات وعواصف الغبار، مما يقاوم آثار الجفاف في إنتاج الأغذية.

جيم - مسألة الحفاظ على الأراضي المنتجة أصبحت قضية عالمية

٨ - أصبحت الأراضي المنتجة نادرة. فكل من النمو السكاني وتغير المناخ وتدهور الأراضي ونمو المناطق الحضرية يزيد من الضغوط المفروضة على موارد الأراضي المنتجة والمياه. وفي الوقت نفسه، فإن التنافس على الأراضي المنتجة يزداد نتيجة ازدياد الطلب على الغذاء والعلف والمواد الزراعية الخام اللازمة للاستخدام الصناعي واستخدام الطاقة. وقد تعتبر الزيادة الكبيرة في مبيعات الأراضي وتأجير الأراضي في البلدان النامية من المؤشرات التي تدل على أن الأراضي أصبحت قضية عالمية.

٩ - وأحد الأسباب المقنعة الأخرى للنظر في مسألة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياقها العالمي ينشأ عن الصلات القائمة بين تدهور الأراضي ومسألتين رئيسيتين أخريين من مسائل تغير البيئة العالمية هما: تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وتتصل الأراضي اتصالاً وثيقاً بالتكيف مع تغير المناخ والحد منه، وتوفر إدارتها بصورة مستدامة أداة لتحقيق ذلك. والحفاظ على حالة النظم الإيكولوجية القائمة على الأراضي وتعزيزها يسهمان في حفظ التنوع البيولوجي، وإن إدارة الأراضي بصورة مستدامة - بما في ذلك إصلاحها واستصلاحها - توفر بديلاً مجدياً لإزالة الغابات والتحريج.

١٠ - ويؤدي تفاقم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بفعل الفقر وعدم المساواة إلى ازدياد انعدام الأمن السياسي واندلاع النزاعات. والتنافس الشرس على موارد الحياة النادرة (المياه والأراضي المنتجة) في سياق الفقر المزمن يحول المناطق المتأثرة إلى مناطق عرضة للنزاعات. ولربما أن المناطق الجافة ليست، من باب الصدفة، من بين المناطق الأكثر عرضة للنزاعات في العالم. ففي عام ٢٠٠٧، كانت المناطق الجافة مسرحاً لما نسبته ٨٠ في المائة من النزاعات المسلحة الهامة التي وقعت في العالم.

١١ - ويدفع الجفاف وتدهور الأراضي بالناس إلى الرحيل عن أراضيهم، مما يؤدي إلى وجود مهاجرين اقتصاديين ولاجئين بيئيين. ولطالما كانت الهجرة المؤقتة عنصراً هاماً من سبل كسب العيش في المناطق الريفية خلال أوقات الشدة غير أن أعداداً متزايدة من الناس تهاجر الآن دولياً ولفترات أطول. وقد يكون لأولئك المهاجرين تأثيراً سلبياً في الاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

دال - الإدارة المستدامة للأراضي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١٢ - يعني الوجه الآخر لعلاقات التفاعل هذه بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أن العمل المنجز لتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي يسهم أيضاً في التصدي للتحديات العالمية

الأخرى. ويمكن القول أن الآثار المدمرة للتصحّر والجفاف استرعت انتباه العالم بوصفها القضية البيئية العالمية الأولى في أوائل السبعينات عندما حفزت نتائجها في بلدان الساحل الأفريقية على توجيه النداءات لاتخاذ إجراءات دولية. وعلى صعيد السياسة العامة، أدى ذلك إلى اتخاذ سلسلة من المبادرات توجت في نهاية المطاف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي إحدى اتفاقيات ريو الثلاث المتفق عليها في عام ١٩٩٢. وقد بلغ الآن عدد الأطراف التي صادقت على اتفاقية مكافحة التصحر ١٩٤ طرفاً.

١٣ - وقد حدثت تغيرات عديدة في السنوات العشرين تقريباً التي مضت على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ومثل المؤتمر بحد ذاته حدثاً تاريخياً بالنسبة لتحول المجتمع من حيث تقديره للبيئة الطبيعية ككل: من اعتبار الطبيعة مورداً بصورة أساسية إلى فهم الطبيعة على أنها نظام إيكولوجي عالمي يدعم الحياة ويحتوي أيضاً على موارد. وقد أصبحت هذه النظرة راسخة الآن. وإلى جانب هذا الفهم الجديد، بات من المقبول على نطاق واسع أن التغيرات البيئية التي تحدث بفعل الإنسان وآثارها في رفاه البشر والنظم الإيكولوجية أصبحت الآن قضايا إنمائية أساسية.

هاء - ضرورة تقييم ورصد موارد الأراضي وقدراتها على جميع المستويات لتلبية الاحتياجات البشرية

١٤ - تقتضي اتفاقية مكافحة التصحر، باعتبارها الصك الدولي والملزم قانوناً الوحيد الذي يركز على الإدارة المستدامة للأراضي، أن تعمل جميع الأطراف من خلال الاستثمارات السياسية والعملية والمالية على حفظ الأراضي المنتجة بتحسين النظم الإيكولوجية المتأثرة والأحوال المعيشية.

١٥ - ومن المسلّم به حالياً أن التصحر/تدهور الأراضي مشكلة بيئية وتنموية وذات أبعاد عالمية. ومن وجهة نظر علمية، ثبت بحكم الواقع أن التركيز حصراً على تدهور الأراضي في المناطق الجافة فقط لم يعد مقبولاً. وثبت أيضاً أن فصل تدهور الأراضي الجافة عن تدهور الأراضي غير الجافة يؤدي إلى نتيجة عكسية على الصعيد الوطني، لأن أشد البلدان تضرراً تضم مناطق جافة ومناطق غير جافة على حد سواء من جهة، ولأن هذا التدهور يتسم بأبعاده العابرة للحدود من جهة أخرى.

١٦ - وبرز فهم جديد لنطاق الاتفاقية خلال السنوات العشر الماضية يجمع بين إعطاء الأولوية للأراضي الجافة والإقرار بأن الأدوات والسياسات التي تدعمها الاتفاقية تكتسب أهمية بالنسبة للإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد العالمي. ومع أن هذه الاتفاقية تميز بين الأطراف المتضررة وغير المتضررة، فمن الحساسة أن تشارك جميع الأطراف مشاركة نشطة

لأن بلداً غير متضرر مباشرة بسبب التصحر سيشعر قطعاً بتأثيره رغم ذلك من خلال المسائل ذات الصلة، بما في ذلك تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والهجرة لأسباب بيئية.

١٧ - وسيركز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، (ريو+٢٠)، المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢ على الاقتصادات المراعية للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي المقبل للتنمية المستدامة. وقد آن الأوان للدفاع عن ضرورة إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من الاقتصاد الأخضر والمركبة من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة العالمية.

١٨ - وجرى اعتماد خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة عشر سنوات تعزيزاً لتنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٧ (المقرر ٣/م-٨). ولهذه الخطة أربعة أهداف استراتيجية، لثلاثة منها حالياً أطر تشغيلية. وتمثل هذه الاستراتيجية وثيقة أساسية لتنفيذ الاتفاقية. وهي توفر إطاراً يجسد الرؤية الطويلة الأجل للأطراف، ويعكس توافق الآراء بشأن عوامل النجاح (المالية والسياسة العامة، وتنمية القدرات، وأنشطة الدعوة، والأساس العلمي السليم) لتحقيق غايات الاتفاقية. وسيكون من المفيد التفكير في التقدم المحرز والعقبات التي تحول دون مواصلة التنفيذ.

١٩ - وعقب انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، أصبحت الاتفاقية قابلة للقياس من حيث مؤشرات الأثر والأداء مع التوجه نحو نهج للإدارة القائمة على النتائج. وفي الدورة التاسعة عام ٢٠٠٩، قررت الأطراف أن تستخدم مجموعة موحدة من مؤشرات الأداء للتقارير، واتفقت على اعتماد أحد عشر مؤشراً لتقييم أثر التصحر. وسيستخدم المؤشران الإلزاميان - التغيرات في حالة غطاء الأرض ونسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر - والمؤشرات الاختيارية التسعة لقياس الأثر في عملية الإبلاغ ابتداءً من عام ٢٠١٢.

ثالثاً - العلاقة بين الفقر والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف

للإدارة المستدامة للأراضي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم

٢٠ - اتفاقية مكافحة التصحر هي جهة التنسيق العالمية والمرجع المعياري عالمياً للقضايا المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ولذلك، فتفعيلها الكامل على كافة المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة استراتيجية حكيمة ومستحسنة للغاية. ويؤثر تدهور الأراضي عالمياً على ١,٥ بليون شخص تعتمد سبل كسب عيشهم اعتماداً

مباشراً على استغلال المناطق المتدهورة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر نظراً إلى أن ٤٢ في المائة من أشد الناس فقراً يعيشون في المناطق المتدهورة مقارنة بـ ١٥ في المائة من غير الفقراء.

ألف - تدهور الأراضي من أسباب الفقر ونتائجه في جميع أنحاء العالم

٢١ - تتسم تحديات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بطابعها العالمي لأن جميع النظم الإيكولوجية عملياً تتعرض لتدهور الأراضي والجفاف. ولذلك، فهذه القضايا مطروحة أمام كافة البلدان مع أن أهميتها تتخذ طابعاً أكثر حدة بالنسبة إلى فقراء العالم على وجه الخصوص. ويعتمد العديد من الأشخاص الذي يعيشون في الأرياف اعتماداً مباشراً على قاعدة الموارد الطبيعية لكسب رزقهم، ولذلك فأى تدهور في تلك الموارد، بسبب التصحر وتدهور الأراضي و/أو الجفاف، يخلق آثاراً مباشرة على رفاه الإنسان.

٢٢ - وتعزز الصلات القائمة بين تدهور الأراضي والفقر بعضها بعضاً. وتفيد فرضية "الحلقة المفرغة" هذه بأن بعض الأسر المعيشية الفقيرة يضطر إلى استنفاد الموارد من أجل البقاء، ويعمن هذا التدهور في إقارها لأن تدهور الأراضي يحد تدريجياً من الإنتاجية الزراعية والدخل. وقد يسلم الأشخاص الذي يعانون من الفقر بأن أفعالهم تضر بمصالحهم الطويلة الأجل، غير أن فقرهم المدقع لا يترك أمامهم أي خيار آخر.

باء - لموجات الجفاف أثر غير متناسب على الفقراء

٢٣ - أظهرت عدة دراسات أن أفقر الأسر المعيشية في الأرياف تعاني إبان الجفاف من خسائر في المداخيل التي تدرها المحاصيل تفوق نسبياً خسائر أغنى الأسر المعيشية. ويعوض بيع الأصول المتبقية عادة عن الخسائر المتكبدة بسبب الجفاف، ولكن الأسعار غالباً ما تشهد انخفاضاً عقب حدوث كارثة طبيعية لأن الكثيرين يعتمدون إلى بيع ممتلكاتهم في الوقت نفسه، الأمر الذي يقوض فعالية استراتيجية المواجهة. وينطبق ذلك بوجه خاص على الماشية أو الممتلكات الأخرى في المناطق الريفية النائية التي تكون إمكانية وصولها إلى الأسواق محدودة.

٢٤ - وكثيراً ما يكون لانخفاض الدخل أو الاستهلاك بسبب الجفاف آثار سلبية ثانوية على جوانب أخرى من رفاه البشر والتنمية البشرية. ففي البلدان التي يكون فيها الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة متدنياً، قد تزيد كوارث الجفاف من حدة أنماط التمييز القائمة التي تجعل المرأة أضعف. وقد يسبب الجفاف تناقصاً في كتلة الجسم لدى المرأة الريفية دون أن تتأثر به صحة الرجل. ويمكن للأطفال في القرى التي أصابها الجفاف أن يعانون آثاراً طويلة الأمد على صحتهم، مثل توقف نموهم الجسدي وإعاقة نموهم العقلي.

٢٥ - وتتجلى آثار الجفاف على الأسر المعيشية الريفية الفقيرة. معظمها نتيجة ما يخلفه من آثار ضارة على كمية الإنتاج الغذائي ونوعيته. ولتدهور التربة آثار غير مباشرة مماثلة على تغذية الإنسان وصحته ويحدث تأثيره سواء بمعزل عن الجفاف أم بالاقتران معه. ومن الضروري لدى بحث الخيارات في مجال السياسات تعزيز سياسات الأمن الغذائي التي تعزز إنتاج الشعوب الأصلية وصغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية للأغذية، بطرق منها استخدام بذور الشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية.

جيم - "البيون نسمة المنسيون": يسجل انتشار الفقر معدلات أعلى في الأراضي الجافة

٢٦ - يواجه العديد من أفقر سكان العالم وأكثرهم حرماناً هذه التحديات وغيرها يومياً. ويعيش معظم الفقراء، لا سيما فقراء الأرياف، في مناطق كثيراً ما تنعت بنعوت على غرار "هامشية" و "هشة". والسمة المشتركة لهذه الأماكن "الصعبة" هي القحط وقد جرى تحديد ارتباط الأراضي الجافة بالفقر على مستويات جغرافية عديدة، بدءاً من المستويين العالمي والإقليمي وصولاً إلى المستويين الوطني ودون الوطني. وعلى نطاق العالم، يعاني من الفقر حوالي نصف جميع سكان الأراضي الجافة، أي بليون شخص تقريباً ممن يعكس تدني مستوى الرفاه لديهم إهمالاً أساسياً في عملية التنمية، يشمل عدم الاستفادة من الخدمات الأساسية مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

٢٧ - ويعتمد السواد الأعظم من سكان الأراضي الجافة اعتماداً مباشراً لكسب رزقهم على قاعدة للموارد الطبيعية تتسم بتقلبها الشديد. وتشهد الأراضي الجافة طائفة من الظروف المناخية والبيئية التي تتسم جميعها بمحدودية الموارد المائية. وتتسم الكمية الإجمالية للأمطار في المتوسط بالانخفاض عموماً، وكثيراً ما تختلف اختلافاً كبيراً من سنة إلى أخرى وعلى مسافات قصيرة. ويترتب على ذلك مجموعة من البيئات المادية التي تتسم بالدينامية وتدني مستويات خدمات النظم الإيكولوجية.

٢٨ - وينجم الفقر في الأراضي الجافة الريفية وفي الأراضي المتدهورة عموماً عن شبكة مترابطة من العوامل المحركة. ومن الأسباب الأخرى التي تذكر عموماً لتفسير تجمعات الفقر في المناطق الريفية العزلة المادية والتهميش السياسي وما يرتبط بهما من انعدام البنية التحتية الذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر الوصول إلى الأسواق والتعليم والمرافق الصحية.

٢٩ - وليس هناك قطعاً ما يحتم أن يؤثر ترددي حالة الأراضي الجافة عموماً على رفاه الإنسان. وعلى الرغم مما ينطوي عليه العيش في هذه البيئات من تحديات، فقد استطاع البشر السكن في الأراضي الجافة لآلاف السنين، ويمكن ذكر أمثلة من هذه المناطق عن وفرة الإنتاجية وانتشار الازدهار فيها. وتوفر الأراضي الجافة الكثير من أغذية العالم على شكل

حبوب وماشية. وتقع المناطق العالمية الرئيسية لإنتاج الحبوب في الأقاليم شبه القاحلة، بما فيها السهول الكبرى في أمريكا الشمالية، والسهوب في الأرجنتين، وأحزمة القمح في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان. وتدعم مراعي الأراضي الجافة نحو ٥٠ في المائة من الماشية في العالم. وتشكل الأراضي الجافة أيضاً مقراً للحواضر العالمية الكبرى على غرار بيجين، ودلهي، والقاهرة، ولوس أنجلوس، بكاليفورنيا، ومكسيكو سيتي.

٣٠ - وتنفي هذه الحقائق البسيطة الفكرة المغلوطة بأن جميع الأراضي الجافة حاوية، ومساحات جرداء ليست لديها قيمة اقتصادية تذكر. وهذا أحد المفاهيم الخاطئة الشائعة العديدة بشأن الأراضي الجافة التي أعاققت إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق، كجزء لا يتجزأ من الإهمال الذي تتعرض له عموماً من جانب القادة السياسيين وقادة قطاع الأعمال التجارية. وقد أثبتت لنا تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أنه يمكن تشجيع البلدان على معالجة مسائل الفقر في العديد من البيئات من خلال استخدام الغايات كأدوات فعالة.

٣١ - وتتسم مناطق فقيرة عديدة بارتفاع مستويات الأخطار التي غالباً ما لا يكون بمقدور الفقراء مواجهتها بسبب ترددي أوضاعهم. ويضعف ذلك احتمالات المشقة ويزيد من صعوبة الإفلات من براثن الفقر. وتعد الأخطار الطبيعية، من قبيل الأحوال المناخية القاسية، ولا سيما الجفاف، من العوامل التي تسبب عادة هذه المستويات العالية من الأخطار. ومن النتائج المعروفة على مستوى الأسر المعيشية خسارة الغذاء والدخل بسبب شح المحاصيل و/أو نفوق الماشية.

دال - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وإدارة المخاطر

٣٢ - يرتبط خطر الكوارث الطبيعية بصورة رئيسية بالفقر على مستويات أوسع نطاقاً. وتعاني البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، على غرار البلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، من مستويات نسبية أعلى من الخسائر الاقتصادية قياساً لحجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن ضعف قدرتها بشكل خاص على مواجهة الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية من قبيل الجفاف والفيضانات. وتوضح حالة هايتي هشاشة أقل البلدان نمواً وتراجع قدرتها على التكيف مع الصدمات بمختلف فئاتها، ولا سيما الصدمات الناجمة عن تغير المناخ. وفي أعقاب الزلزال المدمر الذي شهدته هايتي في شباط/فبراير ٢٠١٠، يجب أن تتصدى إعادة إعمار ذلك البلد بالضرورة لمشكلة خطيرة تتمثل في تدهور أراضيه، وذلك لأن بناء مستقبل هايتي في ما يتعلق بالتنمية المستدامة يتوقف على إنتاجية أراضيه.

٣٣ - وطورت المجتمعات المحلية الريفية بنفسها استراتيجيات كثيرة لإدارة الأخطار المتأصلة الناجمة عن تقلب البيئات الطبيعية، غير أنه يمكن تعزيز قدرة هذه المجتمعات على التكيف مع الاضطرابات في أغلب الأحيان بفضل مساعدة إنمائية في غاية البساطة. ويمثل الجفاف تحدياً حاسماً في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة من البرازيل حيث يشكل توفير الإمدادات الآمنة والموثوق فيها من المياه وسيلة حيوية لزيادة كفاءة استخدام الموارد التي تتوفر بصورة متقطعة. وقد دأب برنامج "المليون صهريج" منذ عام ٢٠٠٣ على إمداد مليون أسرة معيشية ريفية بمياه الشرب "رغم الجفاف" - أي نحو ٥ ملايين شخص - في المنطقة باستخدام طريقة لامركزية تعتمد تقنية بسيطة لإدارة مياه الأمطار. وبفضل اتباع النهج القائم على مشاركة المجتمعات المحلية، تتلقى الأسر المساعدة لبناء صهاريجها الخاصة من أجل جمع مياه الأمطار. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١، شُيد أكثر من ٣٢٠.٠٠٠ صهريج. وأسهمت هذه المبادرة في إيجاد فرص عمل وتوليد الدخل، وساعدت في تخفيف عبء الأعمال المنزلية الملقى على كاهل العديد من النساء، وأتاحت لمزيد من الأطفال الالتحاق بالمدارس. كما انخفضت الأمراض المرتبطة بتلوث المياه.

هاء - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والشؤون الجنسانية: المرأة تحمل أعباء تدهور الأراضي وتقدم الحلول

٣٤ - كثيراً ما يكون تقسيم العمل قائماً على نوع الجنس في المناطق الريفية. إذ تتولّى المرأة العديد من المهام المنزلية، بما في ذلك جمع الخشب والمياه وتوفير الأغذية. وفي البيئات المتدهورة، تزداد هذه المهام صعوبة مما يضاعف من العبء الملقى على عاتق النساء والفتيات. وينشأ عن الاستثمار في الفرص المتاحة أمام النساء والفتيات آثار مضاعفة قوية على صعيد كافة الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - ويُذكر مثال يركّز على الحصول على خدمات الطاقة الحديثة في المناطق الريفية في مالي، حيث توفر الكتلة الأحيائية جميع إمدادات الطاقة تقريباً. مما يؤدي إلى إنشاء ممرات لإزالة الغابات على طول طرق الوصول وإلى تفاقم مشاكل تحات التربة والتصحر. ومنذ التسعينات، زُودت بعض القرى بمحركات ديزل مركّبة فوق منصات لتوفير الطاقة من خارج الشبكة العامة لعدد من الاستخدامات، بما في ذلك تجهيز المنتجات الزراعية وضخ المياه وشحن البطاريات وتزويد المصايح بالطاقة. وتشغّل الجماعات النسائية المعدات على هذه "المنصات المتعددة الوظائف" وتعمل على صيانتها وبيع خدمات الطاقة إلى العملاء المحليين.

٣٦ - وكان البرنامج وراء تخفيف عبء جمع خشب الوقود وتحقيق وفورات كبيرة في الوقت بالنسبة للمرأة. وتشمل الفوائد المتعددة الناجمة عن ذلك زيادة الدخل النقدي وارتفاع الاستهلاك الغذائي وتحسين الفرص الصحية للنساء والفرص التعليمية للفتيات، بالإضافة إلى تخفيض الضغط على المصادر المحلية لخشب الوقود. ويمكن أن يعدّل النهج قبل توسيع نطاق البرنامج، وذلك باستخدام الطاقة الشمسية الوفيرة التي تمثل الخاصية الرئيسية للأراضي الجافة، من أجل زيادة فرص حصول الفقراء على الطاقة وتخفيف الضغوط المفروضة على الكتلة الأحيائية.

٣٧ - وتشكل المشاركة الكاملة والمتساوية للجنسين شرطاً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتبيّن المنصات المتعددة الوظائف في أرياف مالي الفوائد السريعة والعميقة الأثر التي يمكن حثيها بواسطة استثمارات صغيرة تستهدف المرأة الريفية.

واو - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والنمو الاقتصادي

٣٨ - يجب أن يكون الجوهر الأساسي لأي سياسات مصممة للتصدي للفقير في الأرياف التركيز على تحسين الأنشطة المترتبة القائمة بالفعل، مما يعني في معظم الأماكن شكلاً ما من أشكال الزراعة، فضلاً عن توسيع نطاق الأنشطة المحتملة لأفراد الأسرة. ويمكن لزيادة الخيارات المتاحة من أجل توليد الدخل على أساس المشاركة الفعالة من جانب جميع قطاعات المجتمع أن تجعل هذه المناطق أكثر استقطاباً لاستثمارات القطاعين العام والخاص، مما سيؤدي مع الوقت إلى تحسين الخدمات والهياكل الأساسية ضمن حلقة مثمرة من التنمية.

٣٩ - وتعتمد القدرة على الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل والاستفادة منها، بشكل جوهري، على الانتفاع بالأصول، كالأراضي والتعليم والهياكل الأساسية. وإذا كانت الأصول الطبيعية تتعرض لفقدان القيمة بسبب تدهور الأراضي والجفاف، فهذا سيقوّض أي تقدم محرز نحو الانتفاع بأشكال أخرى من الأصول. بالتالي، ومن خلال مكافحة التصحر/تدهور الأراضي وعكس اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف، تُسهم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إسهاماً إيجابياً مباشراً في الحد من الفقر الذي يؤثر على بليون شخص في الأراضي الجافة.

رابعاً - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتنمية المستدامة

يتطلب الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية إقامة صلات جيدة بين العلوم والسياسات والتركيز على أوجه التآزر

٤٠ - يُسيء تدهور الأراضي إلى الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة عبر أنحاء العالم. فبالإضافة إلى ندرة الأغذية، يمكن أن تنتج عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف البطالة والتدهور الاقتصادي والتوتر الاجتماعي والهجرة غير الطوعية والتراعات. وقد تزامن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الأساسية كالأرز والذرة الصفراء في عام ٢٠٠٨ مع أعمال شغب حدثت في جميع أنحاء العالم بسبب أزمة الغذاء واضطرابات أهلية ذات صلة.

ألف - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وراء تفاقم انعدام الأمن الغذائي

٤١ - ثمة ٩٢٥ مليون شخص يعانون من الجوع عبر أرجاء العالم، و ٨٠ في المائة منهم مزارعون صغار وفقراء لا يملكون أرضاً في المناطق الريفية. ويستتبع توفير الغذاء لثلاثة بلايين شخص إضافيين بحلول عام ٢٠٥٠ زيادةً نسبتها ٧٠ في المائة في إنتاج الأغذية العالمي وفقاً للفاو. وسيكون التحدي هائلاً بوجه خاص في أكثر المناطق ضعفاً من العالم النامي، علماً أن الاتجاه الحالي لارتفاع أسعار الأغذية بدأ أيضاً يمسّ الناس المقيمين في البلدان والمدن الصناعية.

٤٢ - ومن المتوقع أن تواصل أسعار الأغذية العالمية ارتفاعها في العقد المقبل. ويُسهم تدهور الأراضي في ارتفاع أسعار الأغذية وتزايد تقلبها عن طريق الحد من الإنتاج الزراعي والتسبب في تعريض الإنتاج أكثر لتقلبات الطقس الحادة والظروف المناخية المتغيرة. ووفقاً للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، فقد يحدّ تدهور الأراضي على مدى السنوات الـ ٢٥ المقبلة من الإنتاج الغذائي العالمي بالقياس إلى ما كان متوقعاً، وذلك بنسبة ١٢ في المائة، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية العالمية بنسبة ٣٠ في المائة فيما يتعلق ببعض السلع الأساسية.

٤٣ - وبالتالي، يشكل تعزيز مرونة نظم الإنتاج الزراعي في مواجهة الجفاف والظواهر المناخية الحادة الأخرى، فضلاً عن إبطاء ظهور آثار تغير المناخ، تحدياً بالغ الأهمية. كما أن حماية أو إصلاح الأراضي المتدهورة التي تسهم في الإنتاجية الزراعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق خدمات النظم الإيكولوجية، إنما تمثل استراتيجية هامة أخرى. وستتطلب تلبية أهداف الأغذية العالمية إدارة محسّنة ومستدامة للموارد ذات الصلة، بما في ذلك الأراضي والمغذيات والمياه.

باء - التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٤٤ - للأرض قيمتها كإسماط طبيعي، وثمة تكاليف تنشأ عن الاستخدام غير المستدام للأراضي علماً أن تكاليف التدهور تعتمد جزئياً على الأولويات التي يحددها فرادى مستخدمي الأراضي.

٤٥ - وينشأ عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تكاليف اجتماعية وبيئية كبيرة. فعلى النطاق العالمي، يمكن أن تُستخدم الخسائر المسجلة في صافي الإنتاج الأولي كمؤشر على تدهور الأراضي. كما أن تدهور الأراضي مقيساً كخسارة مسجلة في صافي الإنتاج الأولي كان أيضاً وراء خسارة الكربون الثابت بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٣ بقدر يناهز ٩٠٠ مليون طن، وبكلفة بالغة ٤٨ بليون دولار. وكثيراً ما يتزامن تدهور الأراضي مع الفقر: فهذا ما بينته دراسة "تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة" حيث قورنت الأنماط الجغرافية للخسائر الناشئة في صافي الإنتاج الأولي بتلك المرتبطة بوفيات الرضع والنسبة المتوية للأطفال ما دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن. وفي الأراضي الجافة فقط، من المقدّر أن يكلف تدهور الأراضي البلدان النامية حوالي ٤ إلى ٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام.

جيم - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عائق رئيسي أمام التقدم في أقل البلدان نمواً

٤٦ - تعتمد اقتصادات أقل البلدان نمواً في غالبيتها اعتماداً كبيراً على الزراعة المتأثرة بالمناخ، التي تستخدم في المتوسط ما نسبته ٧٠ في المائة من السكان. وتتعرض الأراضي للاستنفاد باستمرار مع العلم أنها تشكل رأس المال الرئيسي لهؤلاء السكان، إن لم نقل رأسماهم الوحيد، مما يدفع بهم أكثر إلى برائن الفقر.

٤٧ - والآثار الضارة لتغير المناخ تفاقم هذا الوضع. فلقد شهدت أقل البلدان نمواً في جنوب آسيا خسائر ضخمة إثر تقلص إنتاجيتها الزراعية بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة. وقد يجري الحد من نتاج الزراعة البعلية بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ في بعض من أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

٤٨ - وخلال العقد الماضي ورغم متوسط نمو بنسبة ٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، شهدت أقل البلدان نمواً زيادة في واردات الأغذية، وأصبحت تعاني على نحو متزايد من انعدام الأمن الغذائي. وفي معظم أقل البلدان نمواً، يعيش ٧٠ في المائة من الناس الذين يعانون

من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وفي أغلب الأحيان حيث تكون إنتاجية الأراضي منخفضة جداً.

٤٩ - وفي البلدان ذات الاقتصادات القائمة على زراعة الأراضي، تمثل معالجة مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عن طريق الاستثمار السليم في الزراعة والتنمية الريفية أولوية للتغلب على الفقر وحفز النمو. ووفقاً للبنك الدولي، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة يبقى أكثر فعالية للحد من الفقر بما قد يصل إلى أربعة مرات فعالية نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الأخرى.

دال - فهم البعد الاقتصادي والآثار الاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٥٠ - كشف تحليل تقييمي لاقتصاديات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف موّلتها حكومة ألمانيا أن دراسات التقييم الحالية تركّز بشكل رئيسي على التكاليف المباشرة الناجمة عن تدهور الأراضي على مستوى الإنتاجية الزراعية. وقد أُجريت معظم الحسابات على الصعيد القطري واقتصرت على آثار تحات التربة. وتراوحت تقديرات تكلفتها بين أقل من ١ في المائة وحوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. كما أن التكاليف الناشئة خارج الموقع أعلى بكثير. وفي مثال واحد، بلغت التكلفة السنوية لتجمع الطمي في المجمّعات خلف السدود الضخمة في العالم حوالي ١٨,٥ بليون دولار مع مراعاة فقدان الطاقة الكهربائية وفقدان الإنتاجية المعتمدة على الريّ وتكاليف استبدال السدود. ووفقاً لآخر تقييم صادر في ملاوي، بلغت الخسارة السنوية للإنتاجية الزراعية في الموقع، نتيجةً لتدهور التربة، ٥٤ مليون دولار (١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠٧. وتقدر تكاليف الحد من هذا الأثر بـ ١٠ ملايين دولار سنوياً.

٥١ - ويشكل الجفاف إحدى أكثر الظواهر إخلالاً بالاقتصاد بين جميع ظواهر الطقس الحادة. وتقدر التكلفة الاقتصادية للجفاف في الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ يتراوح بين ٦ و ٨ بلايين دولار سنوياً، لكنها بلغت ٤٠ بليون دولار خلال موجة الجفاف في عام ١٩٨٨. وأدت موجة الجفاف التي ضربت كينيا في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، والتي تُعد إحدى أسوأ موجات الجفاف في تاريخ البلد، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٤ في المائة وارتفاع التضخم بنسبة ٢,٢ في المائة. وخلال موجة الجفاف التي ضربت أستراليا بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥، تراجع إنتاج الصناعات الريفية بنسبة ١٠ في المائة مما كلف الاقتصاد الأسترالي ٥ بلايين دولار. وكلفت جهود الإغاثة في مواجهة الجفاف التي بذلتها حكومات الكومنولث ٥٩٠ مليون دولار إضافي.

٥٢ - وتهدف مبادرة الدراسة المعنية بـ "اقتصاديات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف"^(١) إلى إصدار تقييم اقتصادي لتدهور الأراضي وتحليل للتكاليف والفوائد المتصلة بالإدارة المستدامة للأراضي. وستتيح الاتصالات المركزة على النتائج لصانعي القرار تحفيز العمل على النحو المناسب لمكافحة تدهور الأراضي، تعزيزاً للتنمية الريفية والأمن الغذائي العالمي. والأساس الذي يمكن أن تقوم عليه هذه الخطوة هو إجراء تقييم علمي مستقل في سياق نهج اقتصادي سليم مركّز على الأدلة.

هاء - التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف هو إحدى أفضل الوسائل لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي

٥٣ - تكتسي مسألة تدهور الأراضي الواقعة خارج الغابات أهمية بالغة في سياق تدهور الغابات. وفي حال عدم التصدي لتدهور الأراضي بشكل جدي، فقد نخسر ما قد يبلغ ٧٠ في المائة من ثمار جهود التخفيف من آثار هذا الوضع عن طريق حماية غاباتنا.

٥٤ - وما يزيد من تحديات تكبد التكاليف العديدة المترتبة على المجتمع والبيئة جرّاء التصحر وتدهور الأراضي والجفاف هو التغيرات الإيكولوجية والاقتصادية المرتبطة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. إذ يؤدي التصحر وتدهور الأراضي إلى تدني التنوع البيولوجي فوق سطح الأرض وداخل التربة على السواء، في حين يعزز هذا التنوع خدمات النظم الإيكولوجية التي يستفيد منها المجتمع. ويُسهّم تدهور الأراضي أيضاً في تغير المناخ العالمي عن طريق انبعاث الكربون المخزون في النباتات والتربة باتجاه الغلاف الجوي. ويمكن أن تؤدي التغذية المرتدة إلى زيادة حدة الصلات القائمة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، مما قد يطرح تحديات كبيرة على المجتمعات المحلية التي تعتمد في سبل عيشها اعتماداً مباشراً على الموارد البيولوجية. وما لم تُعتمد تغييرات ملائمة في استخدام المجتمعات لتلك الموارد، يمكن أن يُدفع الناس إلى استخدامات غير مستدامة للأراضي مما سيُسفر عن تدهور الأراضي. كما أن تقديم الدعم إلى البلدان النامية لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ والتصحر على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في الوقت نفسه هو أمر جوهري أيضاً.

(١) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، The Economics of Desertification, Land degradation and Drought: towards an integrated global assessment، ورقة مناقشة للمعهد، أيار/مايو ٢٠١١.

واو - يمكن أن ينتج عن الإدارة المستدامة للأراضي فوائد عالمية رئيسية لتخزين الكربون والمساعدة على حماية التنوع البيولوجي

٥٥ - تتم إحدى صلات التفاعل العديدة المعقدة والأكثر انتشاراً فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث عن طريق تغيير أسلوب استخدام الأراضي. فإزالة الغابات تحول هذه الأخيرة إلى مصادر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحدّ من قدرة النباتات على تخزين الكربون، وتحدّ كذلك من قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء مما يؤدي إلى تدهور الأراضي. وبالتالي، فمن شأن برنامج مُعد للإدارة المستدامة للأراضي، بما يشمل الغابات والزراعة، أن يقلل من الاحترار العالمي وأن يحافظ على بعض التنوع البيولوجي. كما ستؤدي الإدارة المستدامة للأراضي بالتأكيد إلى تحسين سبل العيش في المجتمعات المعتمدة على استغلال الأراضي.

٥٦ - والإدارة المستدامة للأراضي أساسية أيضاً لنجاح المشاريع المصممة لموازنة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يمولها برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. فالحفاظ على الغابات سيؤدي إلى نتائج محدودة ما لم تتوفر البرامج الرامية إلى منع تدهور الأراضي فضلاً عن عكس اتجاهه بوصف ذلك حلاً بديلاً مستداماً للتعديات القائمة على الغابات.

زاي - تحسين سياسات الإدارة المستدامة للأراضي يحتاج إلى أساس علمي أكثر متانة

٥٧ - جرى الإقرار بالتهديدات التي يفرضها التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على التنمية المستدامة منذ فترة طويلة. ففي عام ١٩٨٧، أشار تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن استخدام الأراضي في الزراعة والحراجة ينبغي أن يركز على تقييم علمي لقدرة تلك الأراضي ورصد الاستنفاد السنوي للطبقة العليا للتربة. وكرّس كلٌّ من جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ونتائج الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة قدراً كبيراً من الاهتمام لهذه المسائل. وكون أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تشمل تحسين الوضعين المادي والبيولوجي للأراضي وسبل عيش الناس المتأثرين أمرٌ يطرح بذاته تحديات منهجية كبيرة لدمج رصد وتقييم المعايير البشرية والبيئية.

٥٨ - وقُوض التقدم في الاستجابة لهذه التهديدات، جزئياً، بفعل الصعوبات المصادفة في قياس توزيع أنواع التدهور العديدة ونطاقها وحدتها. فالخرائط وقواعد البيانات لا تعكس بصورة دقيقة الأبعاد العالمية للمشكلة ودينامياتها المحلية، ولا توفر نظرة متعمّقة في الآثار الناشئة عن الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي.

- ٥٩ - وعليه، اعتمدت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مؤشرين إلزاميين للآثار وهما: حالة غطاء الأرض ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- ٦٠ - وأنشأ مشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة التابع للفاو خط أساس للرصد العالمي في المستقبل باستخدام مجموعة من المؤشرات التي جُمعت عن طريق تجهيز بيانات السواتل وقواعد البيانات المتوفرة.
- ٦١ - والحصول على التفاصيل المتعلقة بمؤشرَي الآثار بالشكل المناسب هام للغاية لأن وضع خطوط أساس الرصد والتقييم لن يكون ممكناً ما لم يجر الاتفاق بشأن هذه التفاصيل. وسيُتيح وضع شروط خطوط الأساس عندئذ التوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف المتعلقة بالآثار.
- ٦٢ - وأعمق التقدم في مواجهة هذه التحديات جراء أوجه القصور في التواصل بين الأوساط العلمية وهيئات الاتفاقية. ويشكل تعزيز الأساس العلمي للاتفاقية بشأن مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مقدمة هامة لوضع الأهداف المتعلقة بالآثار. وتحتاج البروتوكولات والأشكال المؤسسية إلى التحسين، سواء داخل الاتفاقية أو داخل الأوساط العلمية العالمية. ومن هذا المنطلق، أُقيمت سلسلة من المؤتمرات العلمية لتعزيز تدفق المعلومات العلمية في المداولات والقرارات المتصلة بالاتفاقية. لكن ما زالت هناك حاجة لآلية معينة لترسيخ التعاون المتواصل بين الأوساط العلمية والاتفاقية على صعيد أنشطة الرصد والتقييم. ويشكل إنشاء سلطة عالمية بشأن المعرفة العلمية والتقنية ذات الصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف إحدى النتائج المتوقعة للاستراتيجية العشرية للاتفاقية.

خامسا - الأبعاد السياسية وتدهور الأراضي والجفاف

يمكن لاستثمار الموارد النادرة عن طريق نهج متكامل أن يحقق الحد الأقصى من الآثار والفوائد

- ٦٣ - منع تدهور الأراضي وتحقيق تحسن في الأراضي أمران ممكن تنفيذهما وينطويان على آثار بعيدة المدى. وبالفعل، خلال الفترة التي أتضح فيها أن نسبة ٢٤ في المائة من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية تتجه نحو مزيد من التدهور، أُشير إلى تحسن في نحو ١٦ في المائة من مساحة اليابسة وفي الأراضي الجافة وأراضي الرعي أساساً. وتعتمد العناصر الرئيسية لأي نهج فعال للإدارة المستدامة للأراضي، بالضرورة، على قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم البشري والمالي والتقني إلى خطط العمل الوطنية للأطراف، وكذلك إلى

وحدات التنسيق الإقليمية التي يمكن أن تؤدي دوراً حافزاً في تنفيذ المرفقات الإقليمية الخمسة لاتفاقية مكافحة التصحر.

ألف - الأهداف النهائية للإدارة المستدامة للأراضي: تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المتأثرة ومواصلة خدمات النظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة التكوينية على إدارة تغير المناخ

٦٤ - انتشار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في العالم وما لذلك من علاقة بالتحديات الإنمائية العالمية الأخرى يعني أن استراتيجيات معالجة المسائل ذات الصلة ينبغي أن تكون تآزرية وشاملة لعدة قطاعات، ويمكنها أن تُسهم إسهاماً كبيراً في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للمجتمعات المحلية والحكومات والجهات المانحة والهيئات الدولية والمستثمرين من القطاع الخاص إحراز تقدم نحو بلوغ هذه الأهداف. وينبغي للاستثمارات التي تبادر إليها جميع هذه المجموعات أن تضع المجتمع البشري وأنشطة الطبيعة ضمن قالب متكامل. وينبغي أن تكون الأهداف النهائية لهذا النهج المتكامل في معالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ذات بُعد ثلاثي: تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المتأثرة وتمكينها من الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية وتعزيز قدرتها التكوينية على إدارة التغير البيئي (بما في ذلك تغير المناخ).

باء - ينبغي لتمويل الإدارة المستدامة للأراضي أن يشمل الاستثمارات المتأتمية من القطاع الخاص

٦٥ - تسهياً لتنفيذ الاتفاقية، ينبغي استخدام مصادر التمويل التي تتوفر على الصعيد الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف، فضلاً عن مصادر التمويل الابتكارية الإضافية المتأتمية من القطاع الخاص وغيرها. فالأشخاص الذين يشاركون مشاركة مباشرة في الإدارة المستدامة للأراضي، سواء من المزارعين أو الرعاة، عناصر أساسية في نجاحها. لكن هذا ينطبق أيضاً على مجموعة كاملة من الشركات التي تخلف أنشطتها أثراً مباشراً على التربة، وبوجه خاص تلك العاملة في مجالات الزراعة والطاقة وإدارة المياه والحراثة، أو الشركات التي تضطلع بأنشطة تنشأ عنها نفايات ومنتجات ثانوية تؤثر على خصوبة التربة.

جيم - خمسة شروط لوضع سياسات ناجحة للتعبيل في الإدارة المستدامة للأراضي

٦٦ - لا يمكن للإدارة المستدامة للأراضي أن تنجح كسياسة مستقلة وإنما هي بحاجة إلى أن تُدمج في السياسات الأخرى. والقضاء على الفقر هو أحد المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، كما أن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف ينبغي أن يؤدي دوراً رئيسياً

في تحقيق الاستدامة. وتُلقى تجارب البلدان التي تسعى جاهدة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الضوء على الشروط التي تحكم نجاح تحسين الإدارة المستدامة للأراضي ونشرها.

١ - التنمية التي تقودها البلدان والحوكمة الفعالة

٦٧ - اختيار السياسات وتنفيذها بشكل جيد هو ما يحدد مدى إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكيفية إسهام الإدارة المستدامة للأراضي في هذه العملية. ويتطلب التنفيذ الفعال أيضاً هياكل سياسية تمثيلية ومؤسسات خاضعة للمساءلة وموظفي حكومة يتحلون بقدر كافٍ من الحوافز والقدرات.

٦٨ - وبمثل تعميم مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية وفي خطط الاستثمار عن طريق التشاور والمشاركة أمراً ضرورياً. وثمة شروط مسبقة أخرى للإدارة المستدامة للأراضي وهي تخطيط استخدام الأراضي والحيازة المناسبة للأراضي والموارد الطبيعية لأن ذلك يساعد على تأمين الاستثمارات ومنع النزاعات على الأراضي المنتجة.

٦٩ - ويمكن الاستشهاد بمثال من طاجيكستان بشأن كيفية تيسير التنمية التي تقودها البلدان والحوكمة الفعالة. فلقد أسهم مؤخراً مشروع بشأن تحسين الإدارة الزراعية في التخفيف من وطأة الفقر وزيادة النمو الزراعي في الأرياف عبر تعزيز المشاركة في صنع القرار على مستوى المزارعين وإسماع صوتهم أكثر في اتخاذ السياسات الوطنية. وتُثبت أمثلة واردة من غرب أفريقيا أن الاتفاقيات المحلية المتعلقة باستغلال وحماية الموارد الطبيعية المعنية بتنظيم استخدامها والوصول إليها، هي أدوات هامة للإدارة اللامركزية للموارد الطبيعية، شرط إضفاء الطابع المؤسسي عليها بقدر كافٍ وكفالة أن تكون سليمة اقتصادياً للسكان.

٧٠ - وأهم في الماضي تعزيز القدرة على رصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وأثر الاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي، لكنه ثبت أن هذا الرصد ضروري لتشجيع صنع القرار السياسي بالشكل المناسب.

٢ - النمو الاقتصادي الشامل لصالح الفقراء مع التركيز على الإنتاجية الزراعية

٧١ - في معظم المناطق الريفية، يشكل تحسين إنتاجية النظام الزراعي أمراً ضرورياً، ولا سيما عن طريق زيادة المدخلات (كالاتمان وتحسين نوعية البذور وإدارة المياه). وتحديد المزية النسبية أمر أساسي لحفز النمو الزراعي في المناطق المحرومة النائية، مثل العديد من الأراضي الجافة. وحيثما يكون الوصول إلى الأسواق جيداً والتربة ملائمة، قد يحقق تطوير الري على نطاق صغير أعلى العوائد. وقد يكون للإنتاج الحيواني على نطاق واسع مزية

نسبية في المناطق التي تسجّل مستويات منخفضة من المحاصيل، ولا سيما إذا كانت مناطق نائية وذات كثافة سكانية ضعيفة (كغرب أفريقيا وهضبة ألتيلانو بونا في منطقة الأنديز الوسطى على سبيل المثال). وتتيح الأسواق المتنامية للمنتجات الحيوانية، وبخاصة في المدن الآخذة في الازدهار في البلدان النامية، فرصاً كبيرة لتحقيق الحد الأقصى من الفوائد المحتملة في هذه المجالات، إذا ما قدم الدعم المناسب إلى منتجي المواشي الفقراء بغية تحسين الاندماج في عملية التسويق والتجهيز على الصعيد التجاري. وينبغي أيضاً اعتماد ضمانات لحماية الفقراء من استمرار التهميش في حال حدوث تنافس مع مستثمرين من الخارج.

٧٢ - ومشاركة القطاع الخاص أساسية في هذه الاستراتيجيات لحفز النمو الزراعي، لكنها تحتاج إلى الاستثمار العام في مجال النقل والاتصالات وحقوق الملكية ونقل التكنولوجيا. وكانت العقود الثلاثة الماضية قد شهدت إصلاحاً زراعياً مطرداً في مجال حقوق استخدام الأراضي، مما أسهم إسهاماً رئيسياً في الحد بشكل كبير من معدلات الفقر على مدى العقود الأخيرة في الصين. وحققت غلات الحبوب تحسناً كبيراً في الهند على مدى السنوات الأربعين الماضية بواسطة الاستثمارات العامة الطويلة الأجل الرامية إلى تحسين الأصناف، وما أعقبها من تعاون من جانب القطاع الخاص، مما أدى إلى تقدم كبير في مجال الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

٣ - الاستثمار العام في التعليم والصحة والخدمات الأساسية

٧٣ - يعاني الكثير من المناطق الريفية من ضعف في تقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والمباني الأساسية الأخرى، وكثيراً ما يكون ذلك نتيجة لتدني الكثافة السكانية فيها وبعدها الجغرافي عن المراكز الحضرية. وثمة صلات عديدة قائمة بين الاستثمار في تحسين الخدمات الأساسية والإدارة المستدامة للأراضي. فعندما يكون المزارعون في صحة جيدة مثلاً، يصبحون أكثر قدرة على تنفيذ تدابير حفظ التربة، فيما تؤدي الإدارة المستدامة للأراضي إلى تحسين الأمن الغذائي ومستويات التغذية. ومن المرجح أن تشهد المناطق التي تسجّل معدلات مرتفعة نسبياً لمحو الأمية تحسناً نسبياً في آفاق النمو لصالح الفقراء.

٧٤ - ويمكن لتقديم هذه الخدمات أن يحسّن قدرة المجتمعات المحلية الريفية على التكيف مع تقلبات البيئات الطبيعية. ذلك أن توفير إمدادات المياه بشكل مأمون وموثوق به، على سبيل المثال، هو وسيلة أساسية لزيادة كفاءة استخدام الموارد التي تتوفر بصورة متقطعة. وقد تحقق ذلك ببساطة في مناطق شمال شرق البرازيل المعرضة للجفاف من خلال برنامج "مليون صهريج" (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه).

٧٥ - أما بالنسبة للرعاية المتنقلين، فيمكن إدخال عنصر التنقل على بعض الخدمات المقدمة. إذ أن المخططات التي تجمع بين الخدمات البشرية والحيوانية، وتُدعى نهج "الصحة الواحدة"، تفيد أكثر من لوجستيات ومعدات النقل المشتركة. والصحة الجيدة للمواشي محورية بالنسبة للرعاية، نظراً إلى أنها توفر المصدر الرئيسي للعيش وأساس الثروة الاقتصادية والاحترام الاجتماعي. ويمكن أيضاً للخدمات البيطرية أن تركز أيضاً على مكافحة الأمراض المعدية والإصابات القابلة للانتقال بين الحيوانات والبشر، وتحسين رفاه البشر والمواشي على حد سواء. فالصحة الجيدة للحيوانات تعني أمناً غذائياً أفضل ودخلاً أكبر للرعاية. وسينشأ عن القضاء على الأمراض البشرية الرئيسية أيضاً آثار تآزرية في دعم التقدم لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

٤ - شبكات الأمان

٧٦ - ثمة شرط آخر يمكن تحقيقه لإحراز النجاح باستخدام التدخلات التي تركز على تقديم المساعدة الاجتماعية وبرامج التوظيف في القطاع العام. فتوجيه الفوائد لصالح الفقراء أمر بسيط وفعال من حيث التكلفة ويمكن أن يحدّ من الفقر بشكل كبير. ويمكن للبرامج الحكومية الهادفة إلى دعم الدخل وتقديم التحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية التي ما زالت بحاجة إلى عون رغم المساعدات الواردة من السياسات الأخرى أن تنجح في أي منطقة محرومة، بما في ذلك المناطق الفقيرة والنائية التي لا تتوفر فيها سوى خدمات قليلة. وهذا النهج الذي كانت أمريكا اللاتينية السبّاقة في اتباعه استخدم من جديد في أفريقيا وآسيا. وفي حال دمج برامج التحويلات النقدية مع أعمال الإرشاد في مجال تكنولوجيات الإدارة المستدامة للأراضي، سيتمكّن الفقراء من الاستثمار مباشرة في أراضيهم من أجل زيادة إنتاجيتهم.

٧٧ - وتمثل مخططات العمل المضمونة التي تدعمها الحكومات شكلاً إضافياً من أشكال التدخل المحدد الأهداف. ويمكن لبرامج التوظيف في القطاع العام هذه أن توفر القوى العاملة لتجديد القطاع الريفي، من خلال تحسين الهياكل الأساسية وتعزيز الإنتاجية الزراعية. ويُذكر من بين الجوانب الجذابة لبرامج العمل هذه إمكانية تنفيذها بسرعة معقولة أو الارتقاء بها بسرعة أيضاً.

٥ - دمج الإدارة المستدامة للأراضي والتكيف مع المناخ والتنمية المنخفضة الكربون

٧٨ - تتمثل الأولوية في مساعدة الأسر المعيشية التي تعتمد على الموارد الطبيعية لإدارة المخاطر والحد من الصدمات التي يتسبب فيها المناخ، وهي حالة لها صدى خاص بالنسبة

للاتفاقية. بالفعل يُعترف بالإدارة المستدامة للأراضي كمجال أساسي للاستثمار من أجل تعزيز المرونة في مواجهة آثار تغير المناخ في ظل البرنامج النموذجي لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مما يمهد الطريق لإدماج الإدارة المستدامة للأراضي في صلب عملية تخطيط التنمية وتنفيذها.

٧٩ - وتشمل السياسات حوافز لممارسات في مجال إدارة الأراضي قائمة على التكيف مع تغير المناخ وتطوير أنواع من المحاصيل والمواشي أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ والحد من الضعف بزيادة الدخل وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق واستحداث أسواق ومنتجات جديدة. وبإمكان الحكومات تقديم مزيد من المساعدة بضمن تنفيذ مخططات التأمين على الماشية والتأمين الزراعي التي يضعها القطاع الخاص.

٨٠ - وتكمن المزية النسبية في بعض المناطق في الفرص الجديدة ذات الصلة بتغير المناخ، التي تنطوي على تثبيت الكربون، أو "عزله"، والطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الأحيائية)، وعناصر الاقتصاد الأخضر التي يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للمناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة. ويمكن أن تشكل السياحة المراعية للبيئة مسارا آخر مناسباً للتنمية البديلة. وينبغي استكشاف نماذج تمويل مبتكرة. ومن أمثلة ذلك قانون الحراثة رقم ٧٥٧٥ في كوستاريكا، الذي يجيز تقديم مدفوعات إلى ملاك الأراضي الذين يعملون على حفظ الغابات. وبهذه الطريقة، يساعد ملاك الأراضي على صون خدمات النظم الإيكولوجية للبلد، بما في ذلك حماية مستجمعات المياه وعزل الكربون وحفظ التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية/السياحية.

دال - استجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمشكلة الأراضي الجافة

٨١ - لقد أقرت الجمعية العامة بما للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف من طابع شامل لعدة قطاعات ودعت، في هذا الصدد، جميع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى التعاون مع أمانة الاتفاقية على دعم التصدي الفعال للتصحر والجفاف. ويجري إنشاء شبكة للأمم المتحدة بشأن قضايا الأرض في الأراضي الجافة لاقتراح خيارات بشأن تقديم مساهمة متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية العشرية للاتفاقية. وأعد الفريق المعني بإدارة مسائل الأراضي، الذي أنشأه فريق إدارة البيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لمدة سنتين، مشروع تقرير عن استجابة سريعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمشكلة الأراضي الجافة يسلط فيه الضوء على أهميتها بالنسبة للقضايا العالمية الرئيسية، بما فيها تغير المناخ والأمن الغذائي والمستوطنات البشرية. وليس التقرير نهاية للعملية بقدر ما هو معلم من معالم الجهود الفريد الذي تقوم به منظومة

الأمم المتحدة من أجل التكاتف في دعم تنفيذ الاستراتيجية العشرية للاتفاقية من خلال "توحيد الأداء".

٨٢ - ويستند التقرير إلى فرضية أن الأراضي الجافة في البلدان الفقيرة تواجه عقبات بسبب التحديات البيئية الناجمة عن القحط والتقلبية ومن المقابل الاجتماعي الاقتصادي لنقص الاستثمار المزمّن، ولكن الأراضي الجافة لا تتيح فرصا للاستثمار وبإمكان منظومة الأمم المتحدة أن تشجع هذه الفرص. ويؤكد التقرير أيضا على أن تكلفة التقاعس عن العمل باهظة بحيث ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتقاعس.

٨٣ - ويجري الاستعراض النهائي لمشروع التقرير، بعنوانه المؤقت "الأراضي الجافة العالمية: استجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة"، وسيتاح في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف المقرر عقدها في شانغون، جمهورية كوريا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وسيضع الفريق المعني بإدارة مسائل الأراضي توصيات متابعة لبرنامج عمل مشترك بشأن الأراضي الجافة وربما الأراضي بصفة عامة، على أساس نتائج هذا التقرير. وتوسيع نطاق ولاية الاتفاقية لتشمل جميع الأراضي لا يقوض الحالة الخاصة التي تمثلها مواصلة التركيز على الأراضي الجافة.

سادسا - التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف

يوفر الحد من تدهور الأراضي والتخفيف من حدة الجفاف سيناريو يفوز فيه الجميع على صعيد الاستدامة العالمية

ألف - سبيل لتحقيق فوائد عالمية

٨٤ - إن عكس اتجاه تدهور الأراضي ومنعه، إلى جانب التخفيف من آثار الجفاف، يمكن أن يعود بفوائد متعددة على الصعيد العالمي. وتساهم المشاريع التي تعالج هذه القضايا في تحقيق استدامة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، مع تحسين أحوال المعيشة والتخفيف من وطأة الفقر. وتساعد تلقائيا في الإبقاء على خدمات النظم الإيكولوجية وتوفر فوائد في مجال حفظ التنوع البيولوجي والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. والتصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف ضروري أيضا لحماية الغابات من الإزالة. وباختصار، فإن معالجة مسائل التصحر وتدهور الأراضي والتخفيف من حدة الجفاف هي بمثابة سيناريو يفوز فيه الجميع على صعيد تحقيق الاستدامة العالمية.

٨٥ - وأحرز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف الاتفاقية منذ إبرامها. ويسلم الآن بأن التصحر/تدهور الأراضي مشكلة بيئية وإنمائية لها أبعاد عالمية. وعليه، فقد نشأ إدراك بأن الأدوات والسياسات التي وضعت بموجب الاتفاقية هامة بالنسبة للإدارة المستدامة للأراضي على نطاق العالم. وجاءت هذه التغييرات بفضل إدراكنا على نحو أكمل للطبيعة الأساسية للنظامين البشري والبيئي، أي أهمهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ولهما نطاق عالمي تام.

٨٦ - وفي سياق الاستراتيجية العشرية للاتفاقية، اعتمد الإبلاغ القائم على المؤشرات والإدارة القائمة على النتائج. وأصبحت الاتفاقية قابلة للقياس من حيث مؤشرات الأثر والأداء ولكنها ما زالت تواجه بعض التحديات المؤسسية والمالية والمتعلقة بالسياسات والعلوم المرتبطة بمكافحة تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف.

باء - العناصر الأساسية لمعالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٨٧ - إن الاستدامة رهن بتنمية ملائمة، وتعني الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص المرتبطة بمعالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وضع استراتيجية متكاملة بشكل ملائم وتنفيذها على الصعيد الوطني، وذلك من خلال عملية قائمة على المشاركة. وينبغي أن تكفل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) رفع مستوى قاعدة المعارف وتحسين تبادل تلك المعارف وسد الفجوة القائمة بين العلوم والممارسة الإنمائية للاستفادة من التكنولوجيا بأفضل وجه، وتشجيع الإدارة المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي؛

(ب) إعادة تقدير القيمة الاقتصادية الكلية للأرض كرأس مال طبيعي وتصحيح التقييم الناقص العام في عملية التخطيط ووضع السياسات على الصعيد الوطني وتحسين الرفاهية. وينبغي القيام بذلك على الصعيدين الدولي والوطني؛

(ج) تعزيز استدامة الاستثمارات العامة في الموارد الطبيعية لعكس الإهمال النسبي الذي تعاني منه وتوفير حوافز أفضل للاستثمار الخاص، عن طريق وضع تشريعات وسياسات ملائمة، والاعتراف بالاستثمارات البيئية الصغيرة النطاق؛

(د) تحويل نمو الأسواق إلى فرصة لإزالة الحواجز المعرقلة للمشاركة واستخدام أسواق أكثر كفاءة وأيسر وأكثر إنصافاً كمسار نحو التنمية المستدامة. ويجب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الدولي والوطني؛

(هـ) دعم التغييرات المؤسسية على الصعيد الوطني لتعزيز الحقوق في الموارد الطبيعية وإصلاح التوزيع غير العادل وإدارة المخاطر بطريقة أفضل وزيادة المرونة في النظام البشري الإيكولوجي.

التوصية

النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتوسيع نطاق الاتفاقية، بما فيها خيار إبرام صك دولي غير ملزم قانوناً للإدارة المستدامة لجميع أنواع الأراضي.

جيم - تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية

٨٨ - تتيح مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية فرصاً لتعزيز توفير الموارد المالية والتكنولوجية وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة.

التوصية

ينبغي استخدام المؤسسات الدولية كجهات مشاركة في التمويل ووسطاء لمشاركة القطاع الخاص في المشاريع المعنية بتنفيذ الاتفاقية، بتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكفالة مساهمة المشاريع بشكل محدد في تحقيق أهداف الاتفاقية، على سبيل المثال.

دال - مؤتمر ريو+٢٠: فرصة لتمهيد السبيل للإدارة المستدامة للأراضي

٨٩ - سيركز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقبل المقرر عقده في ريو دي جانيرو، على الاقتصادات المراعية للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي المقبل للتنمية المستدامة. وجرى التسليم بالفعل بأن الإدارة المستدامة للموارد البشرية عنصر أساسي في الاقتصاد الأخضر. وقد حان وقت الدفاع عن ضرورة إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصاد الأخضر والكفاح من أجل القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم، ينبغي بذل قصارى الجهود لإدماج قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ومنحها أولوية في جداول الأعمال العالمي والإقليمي والوطني للتحضير لمؤتمر ريو+٢٠ وتوفير أفضل الممارسات بشأن الطريقة التي يمكن بها أن تساهم إدارة الأراضي في الاقتصاد الأخضر.

التوصيات

- إدماج قضايا التصحر وتدهور الأراضي ومنحها أولوية ضمن الاقتصادات المراعية للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في جداول الأعمال العالمي والوطني والإقليمي تحضيراً لمؤتمر ريو+٢٠
- توفير أفضل الممارسات بشأن الطريقة التي يمكن بها أن تساهم الإدارة المستدامة للأراضي في الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

هاء - تحسين إطار العمل المتعلق بالهدف الرابع من الاستراتيجية العشرية للاتفاقية: تعبئة الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية

- ٩٠ - يتمثل الهدف الرابع من الاستراتيجية في تعبئة الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية بإقامة شراكات فعالة بين الأطراف الفاعلة على المستويين الوطني والدولي.

التوصيات

- كفالة شراكات فعالة بين الأطراف الفاعلة على المستويين الوطني والدولي
- تعزيز وسائل تنفيذ الاتفاقية من خلال الاستثمار/التمويل وإتاحة سبل الوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة
- إدماج الاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي بشكل منهجي في تمويل الزراعة والأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ
- وضع صكوك مالية ملائمة إضافة إلى المبادرات الجديدة والناشئة ذات الصلة بالغابات وآلية التنمية النظيفة لتشجيع التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال الإدارة المستدامة للأراضي.

واو - تعزيز القاعدة العلمية للاتفاقية وتشجيع إنشاء سلطة عالمية معنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف

- ٩١ - في سياق الاستراتيجية العشرية، وفي إطار الهدف التشغيلي ٣ والنتائج المتوقعة ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والمعرفة، اتفق الأطراف على أن تتحول عملية الاتفاقية إلى سلطة عالمية معنية بالمعارف العلمية والتقنية المتصلة بالتصحر/تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف.

التوصيات

- تعزيز القاعدة العلمية للاتفاقية وتشجيع إنشاء سلطة عالمية معنية بالمعارف العلمية والتقنية المتصلة بمسائل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحسين شبكات التواصل للمنظمات العلمية على جميع المستويات (الوطني ودون الإقليمي والإقليمي) التي تعبأ بشأن التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، على أساس تحليل دقيق للثغرات/الاحتياجات في المسائل العلمية ذات الصلة بهذه المسائل
- الدفاع عن ضرورة توفير مزيد من الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي عن طريق "مبادرة اقتصاديات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف" على صعيد التداخل بين العلوم والسياسات.

زاي - الاستفادة من عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر للدفاع عن ضرورة التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٩٢ - أعلنت الجمعية العامة الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقد الصحاري ومكافحة التصحر.

التوصية

وضع استراتيجيات على الصعيد الوطني وفي منظومة الأمم المتحدة للدعوة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

حاء - كفالة استجابة متكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٩٣ - هناك حاجة إلى تفكير وعمل متكاملين للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد النادرة وما يتولد عنها من فوائد. ولا بد من التعاون بين أمانة اتفاقيات ريو ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وبين المنظمات الإنمائية والعدد المتزايد من الصناديق وفرص التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف المتاحة للتصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

التوصية

تشجيع منظومة الأمم المتحدة على التنسيق والتعاون تحت رعاية الاتفاقية بشأن قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

سابعاً - الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة

٩٤ - مع أخذ هذه الدعوات إلى العمل في الاعتبار، اقترحت الأسئلة التالية لتنظر فيها حلقتا الحوار اللتان ستشكلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد لمدة يوم واحد عن موضوع "التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" بين الجلسة العامة الافتتاحية والجلسة العامة الختامية.

أسئلة يحتمل مناقشتها في الحلقتين

٩٥ - قامت بضعة بلدان متأثرة باستحداث سياسات وشراكات واضحة، بما فيها تخصيص بنود خاصة في الميزانية أو اعتماد استراتيجيات للاستثمار من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وإضافة إلى ذلك، فهناك التباس مؤسسي فيما يتعلق بالبيئات الإدارية ومواقع جهات التنسيق لاتفاقيات ريو على الصعيد الوطني. ويمكن أن تشكل القدرة الضرورية لقياس التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتقدم الناجم عن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر قضية للمناقشة أيضاً.

سؤال للمناقشة

ما هي النهج الفعلية للبلدان المتأثرة في تعميم منظور الإدارة المستدامة للأراضي بشكل تام ضمن مجالات السياسة العامة الوطنية ذات الصلة، مع أخذ الاحتياجات البشرية والمؤسسية والمالية في الاعتبار؟

٩٦ - تعد الإدارة المستدامة للأراضي عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة. ويوجد العديد من أفضل الممارسات، ولكن التنفيذ على نطاق واسع هو أمر ينطوي على استثناءات. وهناك حاجة إلى حوافز لإدارة الأراضي بشكل مستدام مثل نقل التكنولوجيا ومدفوعات خدمات النظم الإيكولوجية وأمن الحيازة وحوافز كثيرة أخرى. وهناك ضرورة (أو حاجة) لإدماجها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات اللامركزية والأطر القانونية التي يجب جعلها مؤاتية للاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي. وستختلف وجهة كل منها باختلاف الظروف وتختلف سبل نشر الممارسات الملائمة، وتشمل الأسواق والحكومات والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وتجمعات مستخدمي الأراضي أنفسهم.

أسئلة للمناقشة

ما هي أفضل السبل لتشجيع أساليب استخدام الأراضي على نحو مستدام ومن الذي ينبغي أن يتولى توفير هذه الحوافز؟ كيف يتسنى تمكين "البليون نسمة المنسيين" وأفقر الأشخاص والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين يعيشون في الأراضي الجافة من المشاركة على نحو أفضل في الإدارة المستدامة للأراضي؟ كيف يمكن تعبئة دوائر الأعمال والسوق للاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية على جميع المستويات، بوسائل منها إقامة الشراكات لصالح الفقراء بين القطاعين العام والخاص؟

٩٧ - يجب إدماج دعم وتيسير تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي إدماجاً أكثر فعالية في السياسات من أجل التعاون والتنمية والمواءمة مع سياسات البلدان المتأثرة.

سؤال للمناقشة

ما هي الآليات المطلوبة في البلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية لكفالة مراعاة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وإمكانات الأراضي بشكل أفضل في سياسات التعاون والتنمية؟

٩٨ - أدت عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى اعتماد الاستراتيجية العشرية، واعتمدت الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف مؤشرات للأثر والأداء، وبذلك أصبح التنفيذ قابلاً للقياس. ورغم أن تنقيح تلك المؤشرات سيستمر، فقد تهيأت الظروف لتحديد أهداف قابلة للقياس الكمي.

أسئلة للمناقشة

كيف يمكن لمؤتمر ريو+٢٠ أن يعزز قابلية قياس تنفيذ الاتفاقية بواسطة وضع أهداف كمية لاتخاذ الإجراءات على جميع المستويات؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتصرف على الصعيد العالمي لتحقيق معدل الصفر في تدهور الأراضي على نطاق العالم كهدف عالمي للتنمية المستدامة بوسائل الوقاية وإصلاح الأراضي واستصلاحها؟